مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ وتداعياته على المغرب

أ.د. محمود صالح الكروي

أستاذ العلوم السياسية / جامعة بغداد

م.م. صادق أحمد حامد

المقدمة :

كان المغرب يشكل في بداية القرن التاسع عشر دولة كاملة السيادة ، معترف بها من طرف المجتمع الدولي آنذاك وعلى الأخص المجتمع الأوربي، والدليل على ذلك هو كون المغرب كان يتبادل السفارات مع العديد من الدول ويبرم المعاهدات ويلتزم ببنود الاتفاقيات الدولية ، فضلا عن إن المغرب كان أخر دولة أو كيان سياسي خضع لنظام الحماية الفرنسية في الثلاثين من اذار عام ١٩١٢ ومن ثم الحماية الاسبانية في السابع والعشرين من تشرين الاول من السنة نفسها .

تعد المرحلة الممتدة بين ١٩٠٠– ١٩١٢ وبضمنها مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ من أخطر وأدق المراحل في تاريخ المغرب المعاصر ، أذ أعقب ذلك بقليل وقوع المغرب تحت الحماية الاستعمارية الفرنسية والاسبانية . وفي هذه المرحلة الحاسمة كان المغرب محط لأطماع عدد من الدول الاستعمارية الأوربية ، أذ كانت كل واحدة منها تحاول جاهدة الاستيلاء علية لاستغلال موقعه الاستراتيجي وإمكانياته والاقتصادية .

إشكالية البحث : مثل المغرب كدولة من دول المغرب العربي محور مهم في الصراع والتنافس الاوربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، مما عرضه ذلك لأطماع الدول الاوربية ، وشكل مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ نقطة تحول في مجرى الصراع الدولي ، ومن هذه الأهمية يبرز سؤال مركزي ، هل أن مؤتمر الجزيرة الخضراء جاء انعقاده في صالح المغرب أم في صالح الاطراف الدولية؟، ومن هذا السؤال تنبع مجموعة اسئلة فرعية هي.

١– ماهي أسباب ودوافع انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ ؟.

٢– ماهي مقرراته المتحقق منها لصالح المغرب وكذلك الاطراف الدولية ؟.

٣– ماهي أبرز تداعياته على المغرب ؟.

وتم معالجة هذه الاشكالية في ضوء منهجية البحث التي اعتمدت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي من اجل الكشف والوقوف على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت انعقاد هذا المؤتمر والنتائج المترتبة عليه وتداعياته .وفي ضوء ذلك تضمن البحث

أ.د. محمود صالح الكروي م.م. صادق أحمد حامد

مقدمة واربعة محاور وخاتمة ، أذ اشتملت المقدمة على استعراض لأهم المراحل التي مر بها المغرب منذ مطلع القرن العشرين، كرس المحور الاول من البحث على تسليط الضوء على مختلف الاوضاع التي كان يعيشها المغرب قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة ، فيما درس المحور الثاني انعقاد المؤتمر والدول المشاركة فيه لمناقشة القضية المغربية ، وناقش المحور الثالث تسليط الضوء على ما تمخض عنه المؤتمر واهم القرارات التي اتخذها وانعكاساتها على المغرب، وأخيرا درس المحور الرابع تداعيات مؤتمر الجزيرة الخضراء على المغرب ، أما الخاتمة فقد تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المحور الاول : الأوضاع العامة في المغرب قبل انعقاد المؤتمر .

نتيجة تغير الظروف الدولية بعد منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أصبح المغرب محط اهتمام الدول الاستعمارية ، وكانت كل دولة من دول الاستعمار تحاول بسط نفوذها على البلاد ولاسيما فرنسا [١] بعد تولي السلطان عبد العزيز [٢] ، للحكم في المغرب عام ١٨٩٤ ، والذي كان صغير السن قليل الخبرة خضع لتأثير بعض وزرائه المرتبطين بفرنسا وعدد من المغامرين الأوربيين الذين اكتظ بهم بلاطه فدفعه بعض هؤلاء إلى فرض ضرائب فادحة على الشعب المغربي عرفت بـ "الترتيب" وكان قادة الجيش وبعض القبائل والأشراف في مقدمة الناقمين على سياسته المستبدة تجاه الوطنيين والمتخاذلة إزاء الأوربيين مما ادى إلى تفاقم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب [٣] حاول السلطان عبد العزيز القيام بعملية اصلاح وفق ما كان رائجاً في تلك المدة ، هذه العملية ادت كما في مصر وتونس إلى نفاذ الخزينة العامة للدولة وإلى حدوث اضطرابات داخلية، أذ اجبرت السلطان عبد العزيز أن يستدين من البنوك الفرنسية " وقد استولى أهم تلك البنوك ، مصرف باريس وهولاندا " على كامل اقتصاد المغرب بصورة تدريجية في عام ١٩٠٤ [٤]، والتجأ السلطان عبد العزيز إلى القروض الأجنبية بشروط قاسية اذ صرف اغلبها في تسديد الديون السابقة في حين صرف البعض الأخر على الجيش بهدف التمكن من اخماد الثورات التي تعصف في البلاد ، وكان من اخطر تلك الثورات ثورة الريسوني " زعيم زاوية ابن ريسون في تطوان " ومن الثورات الأخرى ثورة الجيلالي الزهروني المعروف بـ " بو حمارة أو الروكي "[٥]، الذي سيطر على المغرب الشرقي واصبح يهدد السلطة المركزية نتيجة للمساعدات الفرنسية والإسبانية التي حصل عليها مقابل استغلال الدولتين لمناجم المنطقة [٦] .كانت فرنسا اكثر الدول تشجيعاً للسلطان عبد العزيز على الاقتراض والتورط في الديون وكان عقد هذه القروض في سنوات ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ ، إذ كانت هذه

القروض تمثل النشاط الظاهري الذي تقوم به فرنسا للاستيلاء على المغرب ، والواقع ان فرنسا اخذت تقوم بنشاط سري لتحقيق هذه الغاية على الرغم من دخولها طرفا في معاهدة مدريد عام ١٨٨٠ التي تنص على استقلال المغرب ، وعلى الرغم من اعلانها للمغاربة المرة بعد الاخرى انها راغبة في المحافظة على استقلالهم [٧] . سعت فرنسا جاهدة لحل مشاكلها مع الدول المنافسة لها في المغرب ، فتمكنت من الاتفاق مع ايطاليا عام ١٩٠٢ [٨] ، وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت فرنسا بمنح ايطاليا ولاية طرابلس الغرب التي كانت تابعة إلى الدولة العثمانية ، واعلنت بأنها لن تتعدى على هذه الولاية، وانها سوف تتركها خارج منطقة نفوذها ، من جانبها فقد اعلنت ايطاليا بأنها لا تعترض على إجراءات فرنسا في المغرب والمتأتية عن مجاورتها لهذه المملكة ، كما اتفق الجانبان على إنه في حالة حدوث اي تغيير في الوضع السياسي والإقليمي للمغرب ، اي في حالة ضمها الصريح إلى فرنسا ، فأن ايطاليا تحتفظ لنفسها على اساس المعاملة بالمثل بحق بسط نفوذها على طرابلس الغرب وبرقة ، وبهذه الحالة تمت مقايضة المغرب بليبيا [٩] ، وكذلك فقد تعهدت ايطاليا بموجب هذا الاتفاق بأن تلتزم جانب الحياد في حالة حدوث حرب فرنسية المانية ، بل وحتى اذا اتخذت فرنسا على "اثر استفزاز مباشر" مبادرة اعلان الحرب الا ان الحكومة الايطالية هي التي تبقى محتفظة بتأويل "حالة الاستفزاز المباشر"[١٠]، ثم تلى ذلك الاتفاق الودي الشهير بين فرنسا وبريطانيا وذلك في الثامن من ابريل / نيسان عام ١٩٠٤ والمعقود في لندن والذي دشن الوفاق بين انكلترا وفرنسا ، وبموجبه تعهدت فرنسا بأن لا تعرقل تدابير بريطانيا في مصر، بطلبها تمديد أمد الاحتلال البريطاني أو بأية وسيلة اخرى، واعترفت انكلترا بـ" حق فرنسا" كدولة مجاورة للمغرب من جهة الجزائر وعلى طول اراضي واسعة في المحافظة على الامن في هذا البلد وتقديم المعونة له بإجراء كافة الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية [١١]. ومما يجب ذكره في هذا السياق إن المغرب قد أستفاد من دعم بريطانيا والذي امتد دون انقطاع من عام ١٨٢٢ إلى عام ١٩٠٤ ، فحتى هذه السنة قامت بريطانيا مقام المدافع عن الوحدة الترابية للمغرب ، ولم يكن لبريطانيا بأن تقبل وهي القوة البحرية الاولى في العالم، وسيدة مضيق جبل طارق منذ عام ١٧٠٤ ، أي تغيير كبير في موازين القوى في المنطقة ، لذلك تمثل تحركها في الحفاظ على الحالة المستقرة لغرب البحر الابيض المتوسط ، وفي الساحل المغربي تحديدا[١٢].

في الثالث من اكتوبر/ تشرين الاول عام ١٩٠٤ عقدت فرنسا معاهدة سرية مع إسبانيا وكانت ذات شقين: الأول علني ينص على حرمة أراضي المملكة المغربية تحت سيادة السلطان ، أما الشق الثاني السري فكان ينص على اقتسام فرنسا وإسبانيا الأراضي المغربية ومنحت فرنسا حرية العمل المطلق في المغرب [١٣] ، الا انه يلاحظ وبموجب الاتفاق الفرنسي –

الاسباني ، ان فقدت بموجبه إسبانيا بعض الامتيازات ، فقد تم تضييق منطقة نفوذها التي كان يقرها مشروع أتفاق عام ١٩٠٢ ، فمدينة فاس تؤول إلى فرنسا، وتصبح طنجة منطقة دولية بميناء حر، اي أن إسبانيا أدت ثمن التخلي الفرنسي عن ليبيا وعن مصر(١٤). كذلك عقدت فرنسا اتفاقا مع روسيا لتكون بمقتضاه روسيا حرة التصرف في البلقان وفرنسا حرة التصرف في المغرب (١٥) . وبهذا خلا الجو لفرنسا من جميع الطامعين ماعدا المانيا ، وعندما رأت المانيا ان الأوضاع في المغرب آلت باتجاه فرنسا ، احتجت على عقد هذه الاتفاقيات اذ لم يكن الاحتجاج نتيجة حرص المانيا على استقلال المغرب ، بل نتيجة لعدم استفادة المانيا من هذه الاتفاقيات وعدم اشتراكها فيها (١٦) ، ومن اجل ذلك سعت المانيا إلى التحرك في هذا المجال فقام غليوم الثاني إمبراطور المانيا عام ١٩٠٥ بعمل شكل مفاجئة للدول الغربية المعنية بالموضوع ، إذ زار المغرب في الحادي والثلاثين من مارس / اذار من السنة نفسها للقاء السلطان . ويبدو من خلال زيارة غليوم الثاني إلى المغرب انه اراد اختبار مدى وقوة التفاهم البريطاني – الفرنسي ، بعد إن اصبحت روسيا وعلى إثر هزيمتها في منشوريا عاجزة عن تقديم اي دعم فعال لفرنسا ، والقى غليوم الثاني خطابا في طنجة في الحادي والثلاثين من مارس / اذار ، أكد من خلاله بأن المانيا تعد المغرب بلدا مستقلاً ، وانها لن تسمح لأي قوة مهما كانت بفرض سيطرتها عليه (١٧)، كما واكد غليوم الثاني أنه يزور سلطان المغرب كملك مستقل ، وانه يأمل أن يتفتح المغرب الحر تحت سيادة السلطان العليا للتنافس المسالم بين جميع الدول دون إي امتياز ولا احتكار ، وكانت المبادلات الاقتصادية المغربية الألمانية تمثل آنذاك عشر صفقات المغرب الخارجية وكانت المانيا تطمع في توسيع نفوذها بالمغرب(١٨). عدت الحكومة الفرنسية خطاب غليوم الثاني في طنجة هو مجرد اختبار من قبل الامبراطور الألماني ، وان المانيا لا يمكن إن تغامر بالدخول في حرب ضد فرنسا من اجل المغرب ، لذلك شدد وزير خارجية فرنسا ديل كاسية Del Casse على زملائه في الحكومة بمواجهة التشدد الألماني ، إلاّ أن رئيس الحكومة الفرنسية روفيه Rouvier ، لم يقتنع بما قاله وزير خارجيته وخشي من عدم وقوف بريطانيا إلى جانبه في حالة الصدام مع ألمانيا ، لذلك فضل التفاوض مع ألمانيا والتعاطي معها بطريقة توافقية ، إجابة ألمانيا أنه لا يمكن إنجاح اي مفاوضات بين البلدين طالما إن ديل كاسية بقي موجوداً على رأس وزارة الخارجية، أي إنها اشترطت أقاله ديل كاسية قبل بدء التفاوض ، وفي الثلاثين من مايو/ أيار عام ١٩٠٥ ، قبل روفيه الطلب الألماني وأقال وزير الخارجية من منصبه ، وبعد ذلك بأسبوع وافق على حضور فرنسا إلى المؤتمر الذي كانت ألمانيا قد دعت إليه لمناقشة القضية المغربية(١٩) .

المحور الثاني : انعقاد المؤتمر .

مع تصاعد الدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي حول القضية المغربية ، نجحت الدبلوماسية الألمانية [٢٠]، من اقناع ثيودور روزفلت Theodor Roosevlt [٢١] ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل من أجل عقد مؤتمر دولي يضمن استقلال المغرب ، وكانت فرنسا وشركاؤها في الاتفاقات تعارض انعقاد مثل هذا المؤتمر الدولي ، الذي كان من شأنه لو تحقق واسفر عن قرارات جدية إن يشل حركتها في العمل من أجل ضم المغرب إلى ممتلكاتها [٢٢]قبيل انعقاد المؤتمر برزت خلافات ومساومات وتحالفات حول مكان انعقاد المؤتمر، وتاريخ اجتماعه ونفقات اعداده والدول الممثلة فيه والمواضيع التي ستطرح للمناقشة ، وكان المغرب يود عقد المؤتمر في طنجة ، إلا أن فرنسا رفضت ذلك الاقتراح واصرت على عقده خارج الحدود المغربية ، وذلك لاستثمار عاملي البعد وصعوبة التواصل بين الوفد المغربي والسلطان بفاس ، وبعد شد وجذب مع الاطراف الدولية ومع المغرب ايضاً وقع الاتفاق على مدينة الجزيرة الخضراء[٢٣] ، لاستضافة المؤتمر وتعهدت إسبانيا بتحمل جميع نفقات المؤتمر[٢٤] ، فضلا عن ان تأكيد الاخيرة " إسبانيا " بالالتزام بما جاء في اتفاقها السري مع فرنسا في ٣/ ١٠/ ١٩٠٤ وتحديدا فيما يتعلق بالشرطة في الموانئ المغربية ، ومراقبة تهريب السلاح ، والاشتراك في المصالح الاقتصادية في المغرب ، والتضامن معها على إن تسير جنباً إلى جنب وعلى كامل الاتفاق مع فرنسا أثناء المناقشات التي تعرض في المؤتمر[٢٥] .افتتح المؤتمر الدولي اعماله في مدينة الجزيرة الخضراء في الرابع عشر من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٠٦ واستمر لغاية السابع من نيسان من السنة نفسها وشاركت في المؤتمر اثنى عشر دولة إضافة إلى المغرب ، وشارك في المؤتمر الرئيس الأمريكي روزفلت كوسيط وكانت تلك اول قضية دولية تتدخل فيها الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها كدولة عام ١٧٧٥، وانتخب "الدوق دا لمودوفار" رئيسا له باقتراح من الممثل الألماني ، وقد القى الرئيس المذكور خطابا بين من خلاله المبادئ التي يقوم عليها المؤتمر لتحقيق الاصلاحات وهي سيادة السلطان ، والوحدة الترابية ، والتساوي في التعامل بين الدول من الناحية التجارية والمعبر عنه بالباب المفتوح[٢٦]. لم تكن الدول المشاركة في المؤتمر متفقة على جدول أعمال المؤتمر، وعلى الأهداف التي يمكن إن يحققها ، بل أن الدول الكبرى منها والمهتمة بشؤون المغرب خاصة وهي فرنسا والمانيا ، وبريطانيا وإسبانيا كانت تستهدف من المؤتمر تحقيق مصالحها الخاصة في المغرب، أكثر مما كانت تستهدف مصلحة المغرب واقتراح اصلاحات لشؤونه الداخلية ، أما المغرب فرغم انه تقدم بعدة اقتراحات وناقش مقترحات الدول التي كانت – أكثر ما تهتم– بمصالحها ، فأن وفده كان ضعيفا ورئيسه كان مسناً ولم يكن احد منهم يتقن اية لغة أجنبية من لغات المؤتمر[٢٧]. واجه الوفد المغربي في هذا المؤتمر

أ.د. محمود صالح الكروي م.م. صادق أحمد حامد

مشاكل عدة اهمها مشكلة الترجمة والتي عبر عنها رئيس الوفد المغربي في المؤتمر الحاج محمد العربي الطريس " بأننا جالسون شبه تماثيل لا نستطيع إن نفهم شيئا مما يقال" ، ومن المشاكل الاخرى التي عانى منها الوفد المغربي في المؤتمر هو صعوبة الاتصال بالسلطان عبد العزيز سلطان المغرب الذي كان لابد من اطلاعه على كل كبيرة وصغيرة مما يجري في المؤتمر، إذ لا يمكن اتخاذ اي قرار بقبول أو اعتراض الا وفقاً لتعليماته وما يأذن به ، وذلك لأن فاس عاصمة المغرب لم يكن فيها تليفون ولا تليغراف ولا تفضي إليها سكك حديد ولا طرق تمكن من اطلاع السلطان في قصره على مداولات المؤتمر [٢٨].

تميزت المناقشات الاولى للمؤتمر بنوع من الانقسام بين الدول الاوربية اذ برز تياران متناقضان داخل المؤتمر: [٢٩] .

الأول : تيار متصلب تقوده المانيا ويطالب بتطبيق مبدأ الباب المفتوح في المغرب وتدويل المصالح الاقتصادية والمالية فيها بدون إي اقتسام للأراضي " أي مثل الحل القائم في الصين وتركيا "

الثاني : تيار مرن بقيادة فرنسا ، يحاول إقناع الاخرين بالاعتراف بحقوقه الخاصة في المغرب ، لاسيما على الصعيد المادي وعلى صعيد تثبيت الأمن هناك ، دون الادعاء باحتكار البلد لنفسه

طالت مداولات المؤتمر أكثر من شهرين ونصف ، والواضح من طول مدة انعقاد المؤتمر لدليل على الصراع الدبلوماسي المتفاقم الذي أحتدم ورائه ، إذ لم يكن ميزان القوى في صالح المانيا ، لذلك أيدت بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وإسبانيا مطاليب فرنسا ، وكانت فرنسا مرتبطة مع الدول سابقة الذكر باتفاقية خاصة حول المغرب ، وانضمت إلى هذه الكتلة بلجيكا والبرتغال بحكم اعتمادها على فرنسا وانكلترا ، من جانب أخر كانت المانيا منعزلة وحتى حليفتها النمسا – والمجر لم تشعر بحاجة إلى تأييدها[٣٠] ، وجاء انعقاد هذا المؤتمر ليشكل نصراً دبلوماسيا لألمانيا ، في حين أن الوثيقة العامة التي اتخذها المؤتمر قد مثلت فشلا دبلوماسيا بالنسبة لألمانيا ، إذ انبثقت الوثيقة العامة شكليا من المبادئ الأربعة التي أصرت عليها المانيا إلا إن فرنسا حصلت فعلا في هذا المؤتمر على انتداب لإدارة الاقتصاد المغربي والدولة المغربية [٣١] . عقد المؤتمر جلسته الختامية في يوم الثاني من ابريل/ نيسان عام ١٩٠٦ التي تقرر فيها إن يجري التوقيع على ميثاق المؤتمر في السابع من ابريل/ نيسان ، والهدف الاساس من هذا المؤتمر ومضمونه هو اهتمام تلك الدول المذكورة بالنظام والامن العام وثروة المغرب ، ولا يحصل هذا الا بإدخال اصلاحات مبنية على ولاية السلطان واستقلال

مملكته ، والحرية الاقتصادية بدون تفاوت ، وقد وقع ممثلو الدول الأوربية وممثلو الولايات المتحدة الأمريكية على ميثاق الجزيرة ، وامتنع الوفد المغربي عن الامضاء على ميثاق الجزيرة بدعوى انه ليس له تفويض من السلطان بإمضائه ، فكلف اعضاء المؤتمر وزير ايطاليا المفوض بصفته عميد السلك الدبلوماسي بأجراء مساعي لدى السلطان عبد العزيز من أجل تصديقه ، وفي الثامن عشر من يونيو / حزيران أستجاب السلطان عبد العزيز ووقع على ميثاق الجزيرة [٣٢] .

المحور الثالث : مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء .

أهم ما اسفر عنه هذا المؤتمر هو إزالة المنافس الألماني وفتح اقتصاد البلاد إمام الفرنسيين [٣٣] ، وكذلك اتفاق الدول على تعيين فرنسا وإسبانيا للقيام بإدخال الإصلاحات على الدولة المغربية والأشراف على كثير من المصالح الحيوية في البلاد بدعوى تنظيمها ، وعلى الرغم ، من إن تلك الإصلاحات كانت تصب في مصلحة المغرب إلى حد ما ، إلا أنها كانت تعد تدخلا سافراً في شؤونه الداخلية ، ووصمة في جبين حريته واستقلاله ، أما حالة الشعب المغربي فقد ظلت كما هي ، من حيث الفوضى والوهن [٣٤] .

اشتملت اتفاقية الجزيرة الخضراء على عدد من الفصول ابرزها :

الفصل الاول الذي عالج موضوع الشرطة والتي تعد من اهم المشاكل التي اثارت جدلا حادا بين الدول الرئيسية ومحاولات التوفيق فيما بينها من قبل الدول الثانوية ، فقد اختلفت الدول الرئيسية وكان الاختلاف قويا وحادا بين فرنسا ومن ساندها وبين المانيا وتساندها في ذلك النمسا، وقد ارتأت الاولى أن تكون الشرطة في المغرب بمعرفتها وتحت قيادتها ، وكان الحل المعتدل الذي تنازلت اليه فرنسا هو ان تشرف هي على الشرطة بمساعدة إسبانيا بكونها اقرب الجيران إلى المغرب[٣٥]، جاءت إجراءات الفصل الاول بالنص على[٣٦].

١- يجب أن توضع الشرطة المغربية تحت سلطة السلطان ويعباً افرادها من سكان أبناء البلاد على أن تتمركز في مرافئ التجارة الثمانية .

٢- يستخدم الضباط الفرنسيون غير المنتدبين رسمياً لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات ، تخضع للتدابير المفصلة لمصادقة السلك الدبلوماسي في طنجة .

٣- على أن لا يزيد عدد أفراد الشرطة عن ٥٠٠٠ شخص والا يقل عن ٢٠٠٠ شخص

٤- أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .

٥- يكون المفتش العام مواطنا سويسرياً .

٦- ترسل نسخ من تقارير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه كلما اقتضت الحاجة .

٧- على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .

٨- أن يوقع عقد عمله في طنجة .

٩- يكون المفتشون إسبانيين في تطوان والعريش وفرنسيين في الرباط ومختلطين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيين في المرافئ الثلاثة الباقية.

أما الفصل الثاني فقد عالج موضوع تهريب الأسلحة إلى المغرب ، وتشكلت لذلك لجنة خماسية اشتركت فيها كل من المانيا وإسبانيا وفرنسا وايطاليا والمغرب ، إذ قامت هذه اللجنة بأعداد مشروع أشتمل على العقوبات التي تفرض على التهريب ، وعلى المبادئ العامة وكذلك على مصير الأسلحة والذخائر المصادرة والإجراءات التي تتخذ لذلك [٣٧]، وقد عهد المؤتمر إلى فرنسا بتطبيق هذه القوانين على الحدود المغربية الجزائرية وإلى إسبانيا على حدود الحصون إي في المنطقة الإسبانية ، وإلى كافة الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية فيما يتعلق بالمرافئ [٣٨] .

في حين عالج الفصل الثالث موضوع بنك الدولة في المغرب والذي له صلاحية إصدار السندات ويتلقى الودائع ويعمل بمثابة خزينة للدولة[٣٩]، من جهة اخرى اختلفت اراء الدول في أسم البنك وفي مقر وجوده وعمله وفي الأطر التي تشرف عليه ، وكل دولة كانت تقدم اقتراحات تؤكد مصالحها في هذا البنك بكونه أداة من أدوات الهيمنة على الاقتصاد المغربي ، فقد اقترحت فرنسا ان يكون في باريس ، كما اقترحت إسبانيا أن يكون في مدريد ، واقترحت المانيا التي كانت تعارض كلما امكنها ذلك نزعة السيطرة الفرنسية المسندة بالتأييد البريطاني – أن يكون مقره في طنجة ، كما اختلفوا في تكوين رأسماله ، فكان من الاقتراحات أن توزع المشاركة في رأسماله بين دول المؤتمر وان يكون للمغرب نصيب من رأس المال وكان باستطاعة كل دولة اشتركت في المؤتمر أن تطلب الاسهام في هذا البنك[٤٠]، كما تقرر إن تحصل كل دولة من الدول الاعضاء على حصة واحدة من الاسهم بينما تحصل فرنسا على ثلاث حصص من اسهم بنك الدولة ، ويمكن القول إن فرنسا حصلت على اغلبية الحصص في هذا البنك مستغلة حصة المساهمين الصوريين ، حصصها الثلاث [٤١] .

وكانت من اهم الأمور التي انيطت ببنك الدولة المغربية مايلي [٤٢] .

١- له الحق المطلق في القروض القصيرة المدى والافضلية فيما يتعلق بالشؤون العامة .

٢- قد يقدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣- سيأخذ لنفسه صفة بنك الإصدار .

٤- سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ، ٥و٢ ٪ ، وتوضع على سعر الواردات الاجنبية الاصلي .

على إن يكون البنك خاضعا للأنظمة الفرنسية وستحدد اتفاقية لاحقة العلاقة الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية ، على ان يكون مركز البنك الاداري في طنجة .

وعالج الفصل الرابع مسألة الضرائب إذ كان هناك اختلاف جذري بين وجهة النظر المغربية ، وبين وجهات النظر الأوربية في هذه المسألة ، إذ كان الوفد المغربي يرغب في تنمية موارده وذلك بزيادة الضرائب والرسوم الجمركية شريطة إن يقع العبء الأكبر على عاتق الاجانب والمحميين والا يصحب ذلك تدخل اجنبي أو اشراف ، وان يستغل السلطان هذه الموارد الجديدة في تحسين أمور دولته عامة وليس فقط في النواحي التي تهم الاجانب ، وعلى العكس من ذلك فقد كان مندوبو الدول الاوربية يعارضون في تكليف رعاياهم مزيدا من الضرائب أو الرسوم(٤٣)، لذلك فقد رفض المؤتمر بحق المخزن في زيادة الضرائب على الرغم من حاجة المخزن اليها(٤٤)، ولاسيما بعد فشل مشروع ضريبة الترتيب وحاجتهم إلى الاموال ، واقترح زيادة عشور اضافية واشترطها بأن تكون مؤقتة ، دون التعرض لنسب الضرائب التي تجمع ، كما اشترط وضع هذه الزيادة في صندوق خاص للأنفاق على مشروعات الاشغال العامة وتحسين الموانئ ، إي انه وضعها في خدمة التجارة الدولية ، وفي الوقت نفسه عمد المؤتمر إلى انقاص الضرائب التي كانت تجبى على صادرات المغرب إي التي كانت تصل إلى المستهلك الاوربي (٤٥) . كما عد المؤتمر السكك الحديدية المغربية برمتها ، والموانئ ووسائل الاتصال وغير ذلك ملكية الحكومة المغربية (٤٦) ، إذ لا يمكن بيعها إلا عن طريق المزاد العلني ولا ترسو إلا لمن يقدمون أحسن الشروط بغض النظر عن جنسياتهم ، وان هذه النقطة بصيغتها قد تطابق ومبادئ الحرية الاقتصادية والمساواة (٤٧) .وفي هذا السياق ، حصلت فرنسا على امتياز انشاء ميناء في الدار البيضاء ، كما حصلت على دور رئيسي في بناء السكة الحديدية ، ودور رئيسي في مشاريع اخرى متعددة(٤٨)، على الرغم من إعلان المؤتمر في بعض مقرراته عن استقلال المغرب والمساواة في تعامله مع الدول الاوربية ، الا أن هذه المقررات لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي أذ بقيت فرنسا منفردة في الميدان واستمر العمل سراً في الاتفاقات السابقة مع الدول الاوربية ، وعمدت الحكومة الفرنسية إلى عدة سبل للالتفاف على مقررات المؤتمر وتحويلها إلى صالحها تماماً ، منها أنها عدت إشرافها على منطقة الحدود الواقعة في دائرة نفوذها بمثابة حكم فعلي لها، وبما ان حصتها في رأسمال البنك المغربي هي أكبر الحصص فقد خضع البنك " المؤسسات المالية عامة " إلى أشرافها المباشر ومضت في سياسة الابتزاز المالي والاقتصادي والسياسي المستمر والتدخل في شؤون المغرب الداخلية(٤٩) .

أ.د. محمود صالح الكروي م.م. صادق أحمد حامد

المحور الرابع : تداعيات مؤتمر الجزيرة الخضراء على المغرب .

كان للمقررات الصادرة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء أثار وخيمة على السيادة المغربية في كافة الجوانب وخصوصا الجانب الاقتصادي ، في الوقت الذي كانت مقررات هذا المؤتمر توحي بالخير بالنسبة للمغرب ، وذلك من خلال نجاحها في فرض منافسة بين عدد من الدول الاوربية ، وبالتالي تجنب المغرب انفراد فرنسا وإسبانيا به ولو إلى حين ، خصوصا مع رفض المانيا للممارسات الفرنسية وتأكيدها على ضرورة احترام السيادة المغربية واحترام السلطان ، وذلك لخلفيات المانية خاصة ، لكن الحقيقة ان بنود هذا المؤتمر أكدت على مبدأ الحرية الاقتصادية في المعاملات التي تجريها الدول مع المغرب ، مع وجوب مراعاة المساواة بين جميع الدول دون تمييز ، وتتجلى مسألة انتهاك السيادة المغربية من خلال ما تم التأكيد عليه في المؤتمر والتي تتضح في الإجراءات الاتية[٥٠]

١- أنشاء البنك المغربي والذي عوض ببيت المال ، ومساهمة الدول الاوربية وبنسب مختلفة في رأسمال البنك ومنح الحكومة المغربية الاسبقية في حالة أراد الاقتراض ، وكتكريس لانتهاك السيادة المغربية فإن هذا البنك كان يدار حسب القانون المالي الفرنسي ، على إن يختص القضاء السويسري في النظر في المنازعات التي قد تحدث بين الحكومة المغربية والبنك .

٢- تدويل المرافق العامة المغربية واخضاع سلطة الحكومة المغربية عليها لرقابة دولية، وهو ما أعتبر بدايات سياسة التدبير المفوض في المغرب .

٣- المعاهدة اوجدت مبادئ وامتيازات جديدة لصالح الدول الأجنبية تحصل بموجبها على حقوق تمس سيادة الدولة المغربية .

٤- منح الأجانب حق تملك الأراضي في بعض المناطق من المغرب ، وان كانت محدودة من حيث المساحة والمكان ، إلا أنها شكلت سابقة في تاريخ المغرب ، وذلك مقابل أدائهم لضريبة الترتيب .

إما على المستوى السياسي ، فأن التدويل الجديد للمسألة المغربية تحت شعار الوحدة الترابية ، وسيادة السلطان ، بهذا العنوان يمكن وصف ما جاء به ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء لعام ١٩٠٦ ، مع إن معظم مقتضياته لا تتعلق بأمور مالية واقتصادية ، إلا أن هذه الاتفاقية الدولية المتعددة الاطراف تضمنت تدويلا حقيقيا للمسألة المغربية ، عن طريق تكريس تدخل السلك الدبلوماسي الأجنبي في معظم المسائل والاعتراف بحقوق خاصة للدول الموقعة على مقررات المؤتمر[٥١] ، وعلى الرغم من اجماع الدول المشاركة في المؤتمر بضرورة ادخال

اصلاحات على النظام في المغرب ، على ان تكون مبنية على ثلاثة مبادئ هي : سيادة السلطان والوحدة الاقليمية لدولته والحريات الاقتصادية بدون تمييز ، إلا أن هذا الاجماع بخصوص السيادة ووحدة التراب المغربي كان يخفي تنوعا لأسباب ومبررات خاصة بكل دولة مشاركة وصلت إلى حد التناقض والتصارع فيما بينها [٥٢] . فرضت اتفاقية الجزيرة الخضراء مجموعة من القرارات ساهمت في تأزم الوضع السياسي الداخلي للمغرب ، وفي الوقت نفسه فتحت الباب أمام القوى الاجنبية لفرض أرادتها على الإرادة السياسية المغربية ، لذلك جوبهت هذه القرارات بمعارضة شعبية تزعمها العلماء، نتج عنها ان أصبح السلطان عبد العزيز بين مطرقة الأوربيين وسندان اغلب ابناء الشعب المغربي [٥٣] . إما على المستوى الداخلي المغربي فقد عجلت اتفاقية الجزيرة بانقسام السلطة السياسية في المغرب ، لذلك عقد مؤتمر وطني في المغرب عام ١٩٠٨ وقد أعلن من خلاله عن مبايعة السلطان عبد الحفيظ [٥٤]، سلطانا على المغرب عام ١٩٠٨ والتي عرفت بالبيعة المشروطة بكونها مقيدة بشروط والتي تنص اهم بنودها على عدم الالتزام بمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء التي وافق عليها السلطان عبد العزيز وكذلك الغاء ديون الاجانب المترتبة على المغرب واعتبارها ديون شخصية يسأل عليها السلطان عبد العزيز ، وتحرير المناطق المحتلة ورفض كل تدخل اجنبي وكذلك المطالبة بتحقيق استقلال القضاء ، وكذلك عدم تدخل الاجانب في الامور التي تخص الدولة ، وعدم التوقيع على اية اتفاقية مع الدول الاجنبية إلا بعد الرجوع إلى الشعب [٥٥]. وقد أيد اغلب علماء فاس وأعيانها هذه المبايعة واعلن في هذا المؤتمر الجهاد ضد السلطان عبد العزيز، وفعلا تم خلع السلطان عبد العزيز بعد إن أثبت عجزه ، وقد شكل هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في السياسة الداخلية والخارجية للمغرب بحيث تم رفض بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء ، وفي الوقت نفسه اعلنوا عن مبدأ استشارة الشعب في جميع الامور التي تمس السيادة المغربية ، وقد ادت هذه القرارات إلى ظهور الفكر التعاقدي بين السلطان والعلماء ونخبة المجتمع المغربي ، لكن اختلال موازين القوى للدول الأوربية الأمر الذي جعل السلطان عبد الحفيظ في مواجهة مباشرة مع الأمر الواقع الذي فرضه أتفاق الدول الاوربية على تقسيم الامتيازات المغربية فيما بينها [٥٦] . إما على المستوى الاجتماعي فقد ادى التهديد الأوربي إلى ظهور نزعة مغربية شمولية وشعور بالوحدة الوطنية ، إذ لم يقبل المغاربة ما ال اليه الوضع من نتائج في مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فقد تأثرت العلاقة ما بين المغاربة والأجانب عموما والمغاربة والفرنسيين على وجه الخصوص ، وقد ازداد العداء لهم في جميع انحاء المغرب ، ففي السابق كان الأوربيون يتمتعون بالأمن التام في الموانئ المغربية، لكن بعد المصادقة على بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء بدئوا يتعرضون لعمليات الاعتداء والقتل ، وقد انصب الغضب الشعبي المغربي على الفرنسيين خصوصا [٥٧]، ومن النتائج السلبية لمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء على الوضع الاجتماعي المغربي هو تسريح عدد كبير من جنود المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لنظام الجندية الحديث لاسيما بعد قرار تكوين جهاز شرطة حديث ، وبغية

أ.د. محمود صالح الكروي م.م. صادق أحمد حامد

توفير النفقات أيضا لدفع مرتبات البعثة الفرنسية [٥٨] . يتضح مما سبق ذكره ، أن فرنسا ومن خلال ما آلت إليه الأوضاع في المغرب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء قد تمكنت من الحصول على انتداب كامل لإدارة الاقتصاد المغربي، إذ عدّ الفرنسيون نتائج المؤتمر بمثابة إشارة البدء لاحتلال المغرب واقتسامه وهو ما حدث فعلا بعد سنوات قليلة .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ وتداعياته على مجمل الأوضاع العامة في المغرب ، وما خلفه من نتائج سلبية على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

١- تمكنت الحكومة المغربية بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء من افشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب عام ١٩٠٥ وجعلت من المؤتمر بمثابة تدويل للمسألة المغربية .

٢- نجاح الحكومة المغربية إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية وفك الحصار الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب ، وتعزز ذلك بأن تعهدات الدول كانت جماعية وقد اصبحت الدول الاوربية ومن بينها فرنسا وإسبانيا وانجلترا وايطاليا ، ملزمة بالمحافظة على سيادة السلطان ووحدة المغرب وضمان استقلاله .

٣- اغتنمت الدول الاوربية فرصة انعقاد المؤتمر لتحديد علاقاتها بعضها ببعض بينما ضعف الحلف الثلاثي بين المانيا والنمسا وايطاليا .

٤- يلاحظ إن أغلب الدول التي اشتركت في مؤتمر الجزيرة الخضراء كانت لها مطامع في المغرب باستثناء الولايات المتحدة وروسيا الوحيدتين بين الدول اللتين يمكن اعتبارهما بعيدتين عن المطامع في تلك المرحلة .

٥- كانت المانيا من اكثر الدول الاوربية الحاحاً على انعقاد المؤتمر في محاولة منها للحصول على بعض المكاسب ، الا أنها فوجئت بأن نتائج المؤتمر اثمرت عن فشلها بالحصول على أي مكسب ، ونتيجة لهذا الموقف تخلت المانيا عن المغرب وفقد بذلك حليفاً قوياً.

٦- سجلت فرنسا انتصاراً سياسياً في هذا المؤتمر، اذ إن أغلب القرارات ومنها الاصلاحات التي اقرها المؤتمر من أنشاء الشرطة المغربية وتنظيم البنك المغربي كانت بمثابة فرض رقابة اجنبية عليه عهد في جانب منها إلى فرنسا ، ومن هذا فأن أنعقاد المؤتمر كان في صالح فرنسا والأطراف الدولية ، وحظوظ المغرب كانت فيه ضعيفة جداً .

٧- لم يقدم المؤتمر شيء إلى ما كان يطمح اليه أغلب ابناء الشعب المغربي الذين كانوا يأملون أن تصب نتائج المؤتمر في صالح المغرب ، إلا أنهم فوجئوا بنتائج عكسية كمنع تهريب الاسلحة للحد من نشاط المقاومة المسلحة الجزائرية والمغربية التي تستفاد من ذلك وكذلك في زيادة الضرائب التي أثقلت كاهل المواطنين.

٨- تعد نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء خطوة كبيرة على طريق تعميق التغلغل الاقتصادي الاوربي في المغرب ، ودلالة واضحة على فقدانه لاستقلالية قراره السياسي.

٩- شكلت نتائج المؤتمر بداية التمهيد لاحتلال المغرب واقتسامه وهو ما حصل فيما بعد بتوقيع اتفاقية الحماية الفرنسية المغربية في ١٩١٢/٣/٣٠ .

الهوامش :

(١) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣– ١٩٩٧ ، مطبعة البريق ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٨ .

(٢) السلطان عبد العزيز (١٨٩٤– ١٩٠٨) ، تولى عرش المغرب بعد السلطان الحسن الاول ، وكان قليل الخبرة في الشؤون السياسية بسبب صغر سنه ، اذ كان لا يتعدى الثالثة عشرة من عمره ، ونتيجة لضعفه وسوء تصرفه ازدادت مطامع فرنسا في المغرب التي استطاعت استدراجه في القروض المالية ، وقع على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ مما أضعف المغرب ، وتم خلعه من العرش عام ١٩٠٨. للمزيد ينظر : خيرية عبد الصاحب ، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٦ .

(٣) هشام سوادي هشام ، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦– ١٩١٨ ، دار الفكر، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص١٩٢– ١٩٣ .

(٤) سمير امين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة : كميل ق داغر ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ .

(٥) بو حمارة : لقب أطلق على الجيلالي الزهروني لأنه كان يتنقل في البلاد على حمارة ذات لون رمادي، وقد كان يدعي انه الابن الاول للسلطان الحسن الاول ، وقد تمكن من اثارة قبائل المغرب الشرقي على السلطان وقد اضحى للجميع ان بو حمارة كان مدعوما من قبل فرنسا ، التي كانت تعد حركته وسيلة للتدخل في الشؤون المغربية ، وتعد هذه الحركة من اخطر الحركات الداخلية التي تعرض لها المغرب في عهد السلطان عبد العزيز ، ولم تنتهي حركة بو حمارة الا في عام ١٩٠٨ عندما تمكن المولى عبد الحفيظ من القاء القبض عليه واخماد حركته . للمزيد : ينظر جان وولف، ملحمة عبد الخالق الطريس ، حقيقة الحماية الفرنسية الاسبانية بالمغرب ، ترجمة : محمد الشريف ، مراجعة : جعفر ابن الحاج السلمي ، منشورات جمعية تطاون أسمير ، سلسلة ترجمات ٣ ، تطوان ، ٢٠٠٣، ص ٧١–٧٢ .

(٦) مؤتمر الجزيرة الخضراء ، أثار الفتنة ، مقال منشور في جريدة التجديد، ٢١/ ٧/ ٢٠٠٩ . ينظر الرابط : http://www.maghress.com/attajdid/51844

(٧) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٥٠٤.

(٨) محمد علي داهش ، جمهورية الريف في مراكش ١٩١٩- ١٩٢٦ ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣ ، ص ٦١ .

(٩) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة : عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو، ١٩٧١ ، ص ٣٤٩ ؛ رابطة الدفاع عن مراكش ، مراكش في معركة الحرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٢

(١٠) عبد الحق بنيس (ترجمة) ، السياسة الدولية بين سنتي ١٩٠١-١٩٠٧ ، ح٢ ، مجلة دعوة الحق ، الرباط، العدد ٧ ، نيسان/ ابريل ، ١٩٦٣ ، ص٦٤ .

(١١) بازغ عبد الصمد ، تقييد السيادة المغربية من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦، جريدة الحوار المتمدن (الكترونية) العدد ٤٠٥٤ ، ٢٠١٣/٤/٦ ، ينظر الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35314 ؛

رابطة الدفاع عن مراكش ، مصدر السابق ، ص١٣ ؛ لوتسكي ، المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

(١٢) جان وولف ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(١٣) يونس درمونه ، المغرب في خطر، دار الطباعة الحديثة ، د. م ، د. ت ، ص ١١١– ١١٢ ؛ مكتب المغرب العربي ، الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ عاما ، مطبعة الرسالة، ١٩٤٨ ، ص ١١ .

(١٤) جان وولف ، المصدر السابق ، ص٦٣-٦٤

(١٥) حسن محمد جوهر و صلاح العرب عبد الجواد ، المغرب ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١١٣ .

(١٦) علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥١– ١٩٤٧ ، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية ، أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء ،٢٠٠٠ ، ص ٩٥ .

(١٧) محمد الامين محمد ومحمد علي الرحماني ، المفيد في تاريخ المغرب ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٨ ؛ زاهية قدورة ، المصدر السابق ، ص ٥٤٠– ٥٤١ .

(١٨) عبد العزيز بن عبدالله ، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة ، ج٢ ، مكتبة المعارف ، الرباط ، د.ت ، ص ٩٨ .

(١٩) خضر خضر ، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى (١٧٨٩– ١٩١٤) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٦ ؛ خيرات البيضاوي ، وميض النار في المغرب العربي ، الرباط ، ١٩٧١ ، ص ٤٨ .

(٢٠) خضر خضر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

(٢١) ثيودور روزفلت Theodor Roosevlt (١٨٥٨– ١٩١٩) ، ولد في نيويورك عام ١٨٥٨ ، دخل جامعة هارفرد عام ١٨٧٦ ، واصبح عضواً في مجلس ولاية نيويورك عام ١٨٨٢ ثم عين حاكما لها عام ١٨٨٦ ، اصبح رئيسا للخدمة المدنية فيما بين الأعوام ١٨٨٩ – ١٨٩٥ ، ثم تولى منصب رئيس شرطة نيويورك ، أصبح الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ أيلول عام ١٩٠١ ، على أثر وفاة ماكنلي ، توفي عام ١٩١٩ . للمزيد ينظر : نجلة إبراهيم مصطفى حسين ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٦ .

(٢٢) زاهية قدورة ، المصدر السابق ، ص ٥٤١ .

(٢٣) الجزيرة الخضراء : هي بلدة في إسبانيا تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بالقرب من جبل طارق، وتعد من أقل المدن لفتاً للنظر ، ولولا القضية المغربية لضل اسمها مجهولا كما كان قبل عام ١٩٠٦ ، لكن الجزيرة كانت في تلك السنة ولبضعة شهور ذات أهمية دولية لاتقل عن اهمية جنيف بين الحربين العالميتين . للمزيد . ينظر : روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ط٢ ، ترجمة : نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٨ .

(٢٤) مؤتمر الجزيرة الخضراء ، قصة أطماع أوربية قديمة في المغرب ، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٢ ينظر، الرابط : http://www.maghress.com/alittihad/146464 ؛ بازغ عبد الصمد ، المصدر السابق ، ص٣.

(٢٥) علال الفاسي ، حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين القانونية والتاريخية ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٨ ، ص ٨ ؛ زاهية قدورة ، المصدر السابق ص ٥٤٠ .

(٢٦) جلال يحيى ، المغرب الكبير، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٥٩٦ ؛ أ . ف العمري ، الحرب الريفية وسر انتصار الامير محمد عبد الكريم الخطابي ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٥ ، ص ٨ ؛ عبدالله الجراري ، شذرات تاريخية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٧٦ ، ص ١٦ .

(٢٧)عبد الكريم غلاب ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب ، ج٣ ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٧ .

(٢٨) محمد خير فارس ، المسألة المغربية ١٩٠٠– ١٩١٢ ، ط٢ ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩٩ ؛ بازغ عبد الصمد ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢٩) خضر خضر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧ .

(٣٠) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .

(٣١) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ٥٩٨ .

(٣٢) جان وولف ، المصدر السابق ، ص٦٨ ؛ محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

(٣٣) سمير أمين ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٣٤) محمد الامين محمد ومحمد على الرحماني ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٣٥) عبد الكريم غلاب ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٣٦) زاهية قدورة ، المصدر السابق ، ص ٥٤١– ٥٤٢ ؛ روم لاندو ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠– ٥٢١.

(٣٧) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٩٦ ؛ روم لاندو ، المصدر السابق ، ص٥٢١ .

(٣٨) لوتسكي ، المصدر السابق ، ٣٥٥ .

(39) Bulletin du comite , de I Afrique , francais Avril , 1906 , p. 110 .

(٤٠) عبد الكريم غلاب ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٤١) جلال يحيى ،المصدر السابق ، ٦٠٠ ؛ لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤٢) روم لاندو ، المصدر السابق ، ص ٥٣١ ؛ مؤتمر الجزيرة الخضراء ، آثار الفتنة، المصدر السابق ،

(٤٣) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

(٤٤) المخزن : هو المصطلح التاريخي الذي اقترن به معنى (الحكومة) أو الإدارة العليا في تاريخ نظام الحكم في المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . للمزيد ينظر : إبراهيم شحاته ، نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت حكم الحماية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص٨١ .

(٤٥) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ٥٩٩ .

(٤٦) محمد المنوني ، مظاهر يقظة المغرب الحديث ، ج٢ ، دار الفكر الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٢ .

(٤٧) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .

(٤٨) أحمد إسماعيل راشد ، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٥ .

(٤٩) هشام سوادي هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ ؛ محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .

٥٠- J. Theis : Les institutions publiques du Maroc independant. Rove du droit puplic et de LA Science politique en France et AL Etanger.N:3-1961.p537-538.

؛ علال الخديمي ، المصدر السابق ، ص١٦١

(٥١) مؤتمر الجزيرة الخضراء ، أثار الفتنة ، المصدر السابق .

(٥٢) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ٦٠٤ .

(٥٣) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٥٤) عبد الحفيظ (١٨٧٦– ١٩٣٧) ولد في مدينة فاس وتلقى تعليمه فيها وعرف باهتمامه بالعلم والعلماء ، تولى عرش المغرب عام ١٩٠٨ بعد اخيه المولى عبد العزيز ، أعلن رفضه لمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء تطبيقا لأحدى بنود البيعة المشروطة التي اشترط من خلالها العلماء الذين بايعوه في فاس ، الا انه لم يتمكن من مواجهة التغلغل الفرنسي الاسباني في المغرب ، بعد فرض معاهدة الحماية في الثلاثين من اذار عام ١٩١٢ ، ثار عليه الشعب واتهمه ببيع المغرب إلى الاجانب ، مما اضطره إلى التنازل عن العرش لأخيه يوسف عام ١٩١٢ ، ينظر : الهاشمي الفيلالي ، دروس تاريخ المغرب ، مطبعة أطلس ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤– ٢٥٠ .

(٥٥) محمود صالح الكروي ، تقاليد الحكم في المغرب ، مجلة الآداب ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، العدد ٥٩، ٢٠٠٢ ص ٢٣٢ .

(٥٦) مؤتمر الجزيرة الخضراء ، قصة اطماع اوربية ، المصدر السابق.

(٥٧) علال الخديمي ، المصدر السابق ، ص١٦

(٥٨) بازغ عبد الصمد ، المصدر السابق ، ص ٦ .

المصادر والمراجع .

١- أ . ف العمري ، الحرب الريفية وسر انتصار الامير محمد عبد الكريم الخطابي ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٥ .

٢- إبراهيم شحاته ، نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت حكم الحماية ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٣- أحمد إسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٤- بازغ عبد الصمد ، تقييد السيادة المغربية من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ ،جريدة الحوار المتمدن (الكترونية) ، العدد ٤٠٥٤ /٤/٦ ، ٢٠١٣ ، ينظر الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=353147

٥- جان وولف ، ملحمة عبد الخالق الطريس، حقيقة الحماية الفرنسية الاسبانية بالمغرب ، ترجمة : محمد الشريف ، مراجعة : جعفر ابن الحاج السلمي ، منشورات جمعية تطاون أسمير ، سلسلة ترجمات ٣ ، تطوان ، ٢٠٠٣ .

٦- جلال يحيى ، المغرب الكبير ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

٧- حسن محمد جوهر وصلاح العرب عبد الجواد ، المغرب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٨- خضر خضر ، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الاولى (١٧٨٩-١٩١٤) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ١٩٩٨ .

٩- خيرات البيضاوي ، وميض النار في المغرب العربي ، الرباط ، ١٩٧١ .

١٠- خيرية عبد الصاحب ، الفكر القومي العربي في المغرب العربي ، دار الرشيد ، بغداد، ١٩٨٢ .

١١- رابطة الدفاع عن مراكش ، مراكش في معركة الحرية ، القاهرة ،١٩٥٦ .

١٢- روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ط٢ ، ترجمة : نيقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٣- زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ .

١٤- سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة : كميل ق داغر ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٥- عبد الحق بنيس (ترجمة) ، السياسة الدولية بين سنتي ١٩٠١-١٩٠٧ ، ح٢ ، مجلة دعوة الحق ، الرباط ، العدد ٧ ، نيسان/ ابريل ، ١٩٦٣.

١٦- عبد العزيز بن عبدالله ، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة ، ج٢ ، مكتبة المعارف ، الرباط ، د.ت ، ص ٩٨ .

١٧- عبد الكريم غلاب ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، ج٣ ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

١٨- عبدالله الجراري ، شذرات تاريخية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٧٦.

١٩- علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥١- ١٩٤٧ ، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية ، أفريقيا الشرق ، ٢٠٠٠ .

٢٠- علال الفاسي ، حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين القانونية والتاريخية ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٨ .

٢١- لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة : عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ .

٢٢- محمد الامين ومحمد علي الرحماني ، المفيد في تاريخ المغرب ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ .

٢٣- محمد المنوني ، مظاهر يقظة المغرب الحديث ، ج٢ ، دار الفكر الاسلامي ، بيروت، ١٩٨٥ .

٢٤- محمد خير فارس ،المسألة المغربية ١٩٠٠- ١٩١٢ ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٢٥- محمد علي داهش ، جمهورية الريف في مراكش ١٩١٩- ١٩٢٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣ .

٢٦- محمود صالح الكروي ، تقاليد الحكم في المغرب ، مجلة الآداب ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٥٩ ، ٢٠٠٢ .

٢٧- _____ ، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣- ١٩٩٧ ، مطبعة البريق ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٢٨- مكتب المغرب العربي ، الحماية الفرنسية في مراكش، بعد ٣٦ عاما ، مطبعة الرسالة، الرباط ، ١٩٤٨ .

٢٩- مؤتمر الجزيرة الخضراء ، قصة أطماع اوربية قديمة في المغرب ، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، ٢٠١٢/٣/٣٠ ، ينظر الرابط :
http://www.maghress.com/alittihad/146464

٣٠- مؤتمر الجزيرة الخضراء ، آثار الفتنة ، مقال منشور في جريدة التجديد ، ٢١/٧ / ٢٠٠٩ ، ينظر الرابط :
http://www.maghress.com/attajdid/51844

٣١- نجله إبراهيم مصطفى حسين ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٣٢- الهاشمي الفيلالي ، دروس تاريخ المغرب ، مطبعة أطلس ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ .

٣٣- هشام سوادي هشام ، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦- ١٩١٨ ، دار الفكر، الأردن ، ٢٠١٢ .

٣٤- يونس درمونة ، المغرب في خطر ، دار الطباعة الحديث ، د. م ، د. ت .

35- Bulletin du comite , de I Afrique , francais Avril , 1906 , p. 110 .

36- J. Theis : Les institutions publiques du Maroc independant. Rove du droit puplic et de LA Science politique en France et AL Etanger.N:3-1961.

الملخص :

تعد المرحلة الممتدة بين ١٩٠٠– ١٩١٢ ، وبضمنها مؤتمر الجزيرة الخضراء المنعقد عام ١٩٠٦ من أخطر وادق المراحل في تاريخ المغرب المعاصر، أعقب ذلك بقليل وقوع المغرب تحت الحماية الاستعمارية الفرنسية والإسبانية وفي هذه المرحلة الحاسمة كان المغرب محط لأطماع عدد من الدول الاستعمارية الأوربية أذ كانت كل واحدة منها تحاول جاهدة للاستيلاء عليه لاستغلال واستثمار موقعه الاستراتيجي وامكانياته الاقتصادية . مثل المغرب كدولة من دول المغرب العربي محور مهم في الصراع والتنافس الاوربي في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، مما عرضه ذلك لأطماع الدول الاوربية ، وشكل مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ نقطة تحول في مجرى الصراع الدولي ، وهذا يبرز سؤال مركزي هل ان مؤتمر الجزيرة الخضراء جاء انعقاده في صالح المغرب أم في صالح الأطراف الدولية وما ترتب عليه . ومن خلال دراستنا لموضوع مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ وتداعياته على مجمل الاوضاع العامة في المغرب ، وما خلفه من نتائج سلبية على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها أن مؤتمر الجزيرة الخضراء انعقد في ظروف عصيبة كان يعيشها المغرب سواء كدولة او على مستوى الشعب المغربي نظرا للازمة المالية الصعبة والخانقة التي كان يعيشها المغرب ، التي دفعت سلطان المغرب من الاستدانة وبفوائد مالية عالية من البنوك الفرنسية ، ورغم ذلك نجحت الحكومة المغربية في مقاومة الدسائس الفرنسية لدرجة اصبحت الدول الاوربية ومن بينها فرنسا وإسبانيا وانكلترا وايطاليا ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب . إلا ان كل ذلك لم يمنع المغرب بالنهاية من الوقوع تحت الحماية الفرنسية الاسبانية .

Abstract

The extended period from 1900-1912 , including the confrere of Aljazeera AlKhadraa the occur in 1906 is the most dangerous and accurate stages in the modern history of Morocco , after these Morocco has occupied under the colonial French and Spanish protection, in these significant time , Morocco stated under the greed many of colonial European countries where each of them tried hardly to seduce it and invest its strategic site and economic ability .

Morocco as one of Arabic West countries as significant center of European conflict and competition in lasts of eighteen century and beginning of twentieth century , which expose it to the greed of European countries , The confrere of Aljazeera AlKhadraa act as a turning point on

the stream of European conflict in 1906, and these supposes a significant question , wither confrere of Aljazeera AlKhahraa occurred to serve the interest of Morocco or other international parties and its consequences .

During our study of The confrere of Aljazeera AlKhahraa in 1906 and consequences on the total of general situation in Morocco , and these effect on the results of facts on the real of policy , social and economy in Morocco we conclude a group of findings , the most important one that the confrere of Aljazeera AlKhahraa occurred in difficult situations that Morocco live either for the country or for Moroccan as regard for financial difficult crisis that Morocco had lived , that pushed the Sultan of Morocco to borrow with higher financial interest from French banking , despite of this the Morocco government be against the French intrigue to degree where the European countries , French , Spain , England and Italia commit to maintain the unity of Morocco . although all of these didn't prevent morocco from falling under the French and Spanish protection .